الأمم المتحدة

A/58/416–S/2003/947

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/١١٠ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. والتقرير يتضمن ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها إليهم الأمين العام عملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٠ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد من أجل تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستجدة.

061103 051103 03-55379 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/١١٠ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢ – وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٠ من القرار المذكور أعلاه، وجَّهت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٥٧/١١٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في دورتها السابعة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وفي الفقرة ١٠ من القرار تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياتي بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣“.

٣ – وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

”يواصل مجلس الأمن مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، بصفة منتظمة، وبخاصة مع الإحاطات الشهرية المقدَّمة من الأمين العام، ومنسِّق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تيري رود – لارسن، أو من كبار موظفي الأمانة العامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اتفقت اللجنة الرباعية على وجود حاجة إلى خريطة الطريق لتحقيق تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تقوم على وجود دولتين.

”وبعد عقد هذا الاجتماع بفترة قصيرة، وفي أعقاب حدوث زيادة أخرى في العنف والأعمال الإرهابية، وإعادة الاحتلال الإسرائيلي لمدن فلسطينية والقيود التي فُرضت على الفلسطينيين، وما كان لذلك من تأثير على حالتهم الإنسانية، عَقَد المجلس جلسة علنية واتخذ القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي ذلك القرار أعاد المجلس تأكيد مطالبته بوقف جميع أعمال العنف وقفا تاما. وطالب المجلس بأن توقف إسرائيل التدابير التي تتخذها في رام الله وفي المناطق المحيطة بها وأن تسحب قوات الاحتلال التابعة لها من المدن الفلسطينية وأن تعيد تلك

القوات إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأهاب المجلس بالسلطة الفلسطينية أن تفي بالتزامها بتقديم المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

”ولم يتمكن المجلس من الاتفاق على مشروع قرار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، طُرح في أعقاب مقتل العديد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدمير مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي.

”ويواصل المجلس متابعته لأعمال اللجنة الرباعية، حيث تم رسميا تسليم خريطة الطريق التي وضعتها إلى الأطراف في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أكَّدت رئاسة المجلس مجددا في بيان أصدرته للصحافة تأييد المجلس لخريطة الطريق ولجهود اللجنة الرباعية. ويواصل المجلس مناقشة الحالة في الشرق الأوسط شهريا، مع تلقيه تقارير بانتظام من الأمانة العامة، قُدِّم آخرها في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

”وطوال القيام ببذل هذه الجهود جميعها، يواصل المجلس تأييده للتسوية الشاملة والعادلة في الشرق الأوسط على أساس قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وأسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي سبق أن توصلت إليها الأطراف، ومبادرة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية التي أقَّرها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت“.

٤ - وفي مذكرتين شفويتين مؤرختين ١٦ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهتين إلى الأطراف المعنية، التمستُ مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، من أي خطوات تُتخذ من جانبها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وحتى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كانت قد وردت الردود التالية:

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

”كما يعلم الأمين العام، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، وضد قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في دورات سابقة. ونظرا للحاجة الماسة إلى وضع حد لكل أعمال العنف والإرهاب في المنطقة ومواصلة عملية التفاوض المتفق عليها، ترغب إسرائيل في أن تعلن رسميا، مرة أخرى، موقفها من هذه المسألة.

”إن إسرائيل ترى أن قرار الجمعية العامة المذكور آنفا، لا يفتقر إلى التوازن فحسب، ولكنه يشكل أيضا تدخلا لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق المفاوضات الثنائية المباشرة.

”والعنف الحالي في المنطقة هو نتيجة لقرار الفلسطينيين التخلي عن المفاوضات السلمية وتحقيق أهدافهم من خلال العنف والإرهاب. والنهج الوحيد الجانب الوارد في القرار، الذي يسعى إلى أن يملي نتيجة عملية التفاوض، إنما يكافئ فعليا العنف في وقت ينبغي أن يرغم فيه الجانب الفلسطيني على وقف كل أعمال العنف والإرهاب والعودة إلى طريق الحوار السلمي.

”ووضع حد لقرارات الأمم المتحدة المتحيزة هذه فات أوانه منذ زمن بعيد، وهي مسألة تحتاج إلى أن ينظر فيها الأمين العام على الفور وبجدية. وهذه القرارات الأحادية الجانب ليست فحسب غير واقعية ولا تتفق مع العصر ولكنها أيضا تتعارض مع روح السلام نفسها. فبدلا من تشجيع رؤية تقر بحقوق الطرفين والتزاماتهما فإن هذه القرارات تحجب الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق نتيجة عن طريق التفاوض، في وقت أتاح فيه تشجيع إجراء تغييرات في منطقة الشرق الأوسط فرصة حاسمة في عملية السلام“.

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

”حسبما انعكس في نتائج التصويت فإن القرار ١١٠/٥٧ قد كسب بالفعل من الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والخمسين تأييدا أكبر. فقد اعتمدت الجمعية العامة القرار بأغلبية ساحقة (١٦٠-٤-٣)، وهو ما يؤكد من جديد آراء ومواقف المجتمع الدولي المترسخة منذ وقت طويل بشأن هذه المسألة الهامة. والقرار ١١٠/٥٧ يشير إلى العديد من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ تشمل، ضمن ما تشمله، مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق ومبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب. وفي القرار، تعرب الجمعية العامة أيضا عن تأييدها الكامل لعملية السلام وتقدم الأساس لتسوية عادلة لقضية فلسطين. والقرار يشدد على ضرورة (أ) انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛ و (ب) إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة. ويشدد القرار أيضا على

ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”والقرار يرحب أيضا بتأكيد مجلس الأمن لرؤيته المتمثلة في منطقة توجد فيها دولتان، إسرائيلية وفلسطينية، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وبالنسبة لعملية السلام فإن القرار ١١٠/٥٧ يؤكد الحاجة الملحة إلى تعاون الطرفين مع جميع الجهود الدولية بما فيها جهود اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لوضع حد للحالة المأساوية الراهنة واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية سلمية. والقرار ١١٠/٥٧ يرحب أيضا بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة المعقودة في بيروت في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وإضافة إلى هذا فإن القرار يؤكد أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية من جميع جوانبها، ويؤكد أهمية قيام المنظمة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام.

”وبالإضافة إلى إعادة تأكيد المبادئ والمواقف المذكورة أعلاه فإن القرار ١١٠/٥٧ يتناول الحالة الخطيرة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والقرار يعرب عن القلق البالغ إزاء الأحداث المأساوية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واستمرار تدهور الحالة، بما في ذلك ارتفاع عدد القتلى والجرحى الذي يحدث في غالبيته بين صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وانتشار الدمار في الممتلكات والبنية الأساسية الفلسطينية، الخاصة والعامة، بما فيها العديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية. والقرار يعرب أيضا عن القلق البالغ إزاء التوغل المتكرر لقوات الاحتلال الإسرائيلية داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وإعادة احتلال تلك القوات للعديد من التجمعات السكانية الفلسطينية. والقرار ١١٠/٥٧ يتناول أيضا جانبا هاما آخر يتعلق بقضية فلسطين بتأكيده عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس.

”ومما يدعو للأسف الشديد أن إسرائيل قد اختارت، مرة أخرى، التصويت ضد القرار ١١٠/٥٧، وتكون بذلك قد تحدت الأغلبية الساحقة من الدول

الأعضاء واختارت مواصلة إجراءاتها وتدابيرها غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، اختارت إسرائيل أن ترفض الأساس السليم والمعقول لإقامة سلام بين إسرائيل وفلسطين، وفي منطقة الشرق الأوسط ككل. وبالنسبة للحالة على أرض الواقع في الفترة التي قُدم عنها التقرير فإن القوات المحتلة الإسرائيلية واصلت حملتها العسكرية الدموية ضد الشعب الفلسطيني، وارتكبت انتهاكات خطيرة أخرى لاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ارتكاب ما لا يحصى من جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

”وطوال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا شن هجماتها على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، مستخدمة جميع أشكال الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطيران الحربي. ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وحتى تاريخ هذه المذكرة، بلغت أعداد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢ ٥٠٠ فلسطيني. وكان العديد من حالات القتل التي ارتكبتها قوات الاحتلال في السنة الماضية، حالات قتل عمد وإعدام أشخاص مستهدفين خارج نطاق القضاء. وتعرض أيضا لإصابات ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ فلسطيني، إصابات الكثيرين منهم خطيرة، ويعاني الكثيرون منهم من إعاقات دائمة. وقامت قوات الاحتلال أيضا باختطاف، واحتجاز، آلاف الفلسطينيين، لا سيما من الذكور، طوال هذه الفترة. وفضلا عن ذلك، لا يزال هناك آلاف الفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

”وعلى الرغم مما ذُكر أعلاه فإن تقديم خريطة الطريق رسميا من جانب اللجنة الرباعية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أتاح للطرفين فرصة جديدة لإنهاء الوضع المأساوي في الميدان، ولتحقيق تسوية نهائية، بما في ذلك تحقيق الحل الذي يدعو إلى قيام دولتين. وقد قبل الجانب الفلسطيني، فعلا، خريطة الطريق، وعبر عن استعداده لتنفيذها بالكامل، بيد أن الجانب الإسرائيلي، بعد قدر كبير من المراوغة، أعلن قبوله لها، مع قائمة طويلة من ”الشواغل“ أو ”الشروط“، على الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية والمناخ الإيجابي نسبيا الذي كان سائدا. غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تمتثل بعد لأي من التزاماتها بموجب خريطة الطريق. وعلى

الرغم من ذلك فإن الوضع العنيف على أرض الواقع قد هدأ بدرجة كبيرة بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة الفلسطينية لتأمين تقديم ضمانات من طرف كافة الفصائل الفلسطينية بالتقيد باتفاق لوقف إطلاق النار، متيحة بذلك منطلقا معقولا لتحقيق تقدم في عملية السلام.

”ولم تقم الحكومة الإسرائيلية بإزالة المواقع غير المرخص بها للمستوطنات الإسرائيلية، بحسب ما تتطلبه خريطة الطريق، بل إنها واصلت أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك بناء وحدات جديدة ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد فإن قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ببناء جدار غير قانوني يمتد في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة قد أدى واقعيا إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية. وفضلا عن ذلك فإن هذا الجدار قد أدى إلى فصل العديد من المجتمعات المحلية الفلسطينية عن بعضها البعض، ودمر سبل عيشها. وهذا العمل يمثل انتهاكا صارخا إلى أبعد حد ليس فقط لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بل أيضا لخريطة الطريق نفسها. واستمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وبناء الجدار غير القانوني هما ضمانة أكيدة للقضاء الكامل على خريطة الطريق – أحدث ما اتُخذ من مبادرات في سبيل السعي إلى تحقيق سلام فلسطيني – إسرائيلي.

”وعلاوة على ما سبق، واصلت إسرائيل إعادة احتلالها للعديد من المدن الفلسطينية. وواصلت إسرائيل أيضا فرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والبضائع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفضلا عن ذلك، واصلت إسرائيل منع رئيس السلطة الفلسطينية من التنقل بحرية من مقر قيادته في رام الله وإليه. ولا يمكن، في الواقع، تصور أن تمضي عملية السلام قُدما مع وجود مثل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية. وثمة حاجة ملحة إلى قيام اللجنة الرباعية بمزيد من الجهود من أجل وضع نهاية لهذه السياسات والتدابير.

”وفلسطين تعرب عن تقديرها للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك جهود الأمين العام ودوره المهم. وفلسطين تعرب أيضا عن تقديرها للجنة الرباعية، وتؤكد على الحاجة إلى تكثيف دورها من أجل ضمان التنفيذ الأمين لخريطة الطريق بكاملها. وفي هذا الصدد، يجب أن يتم على وجه السرعة إنشاء آلية رصد، بحسب ما تشترطه خريطة الطريق، لضمان هذا التنفيذ“.

[الأصل: بالعربية]

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

''أيدت الجمهورية العربية السورية قرار الجمعية العامة ٥٧/١١٠، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والمعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية'' الذي أكد على أن تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، هو أمر لا بد منه لبلوغ سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى قرارات الشرعية الدولية وعلى وجه الخصوص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

''وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا ما جاء في القرار من عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير وضع مدينة القدس. كما تؤكد سورية أن هذه الإجراءات وهذا النشاط الاستيطاني يعتبران عقبات أساسية أمام طريق التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للتوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة يستند إلى قرارات الشرعية الدولية. إن إنكار إسرائيل لمبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق والحق في تقرير المصير، اللذان يمثلان أحد المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ما هو إلا عقبة كأداء أخرى أمام تحقيق السلام المطلوب.

''وتؤيد الجمهورية العربية السورية تأييدا تماما ما ورد من تأكيد في القرار على مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير عن طريق الحرب، وهو المبدأ الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، وتدين سورية استمرار إسرائيل في أعمالها العدوانية و اجتياحها للأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي والاعتقالات والاغتيالات وطرد الفلسطينيين من منازلهم ومدنهم وقراهم، الأمر الذي يعكس النوايا الإسرائيلية الحقيقية الهادفة إلى استمرار الاحتلال وإطالة أمده وعدم الانصياع لقرارات الشرعية الدولية ورغبة المجتمع الدولي في حل قضية فلسطين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، التي أكدت فيما أكدت على حتمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني''.

[الأصل: بالعربية]

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

''تعتبر القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الأردن القضية الأساس. وقد استحوذت جهود حلها على جل اهتمام القيادة الأردنية منذ البداية. ولهذا عمل الأردن باستمرار على كافة الصعد من أجل التوصل إلى حل منصف يعيد للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة باعتبار أن هذا هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكان التصور الأردني لهذا الحل ينسجم مع الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي يعتبر الأساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك تمسك الأردن، كما فعلت الأسرة الدولية، بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة تنفيذا لمبدأ الأرض مقابل الأمن والاعتراف، وهو المبدأ الذي انطلقت منه جميع الجهود الدولية المبذولة لحل هذا الصراع المزمن.

''وعلى الصعيد العملي يعني ذلك ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس ضمان حق العودة والتعويض، وإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فوق ترابه الوطني، مما يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء وذات سيادة على ترابه الوطني. ومن هذا المنطلق رحب الأردن بكافة المبادرات والجهود الدولية التي هدفت جميعا إلى تطبيق هذه الرؤية. ويأتي في مقدمة هذه الجهود المبادرة العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الرابع عشر في بيروت عام ٢٠٠٢، ومبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وانسجاما مع ذلك عمل الأردن على خلق الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فساهم مع الأطراف الدولية الفاعلة في بلورة خطة ''خريطة الطريق''، ويعمل الآن على تنفيذها كما نُشرت بعد قبول الطرفين لها في القمة التي عقدت في مدينة العقبة الأردنية بحضور فخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش وكل من رئيس وزراء إسرائيل السيد آرييل شارون ورئيس وزراء فلسطين السيد محمود عباس بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ويعتقد الأردن

أن إعلان الهدنة من قبل الفصائل الفلسطينية يمثل تطورا إيجابيا ويجب أن يعمل الجميع على تعزيزها بتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة ''خريطة الطريق''.

ومن ناحية ثانية، أكد الأردن على أهمية دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط وعلى ضرورة عدم التخلي عن دعم الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية حتى ينال حقوقه. وفي هذا السياق رحبنا بإعلان الرئيس جورج بوش بتأييده إقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل. كما رحبنا بجهود اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

كما حث الأردن الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر أيار/مايو الماضي على الترحيب بـ ''خريطة الطريق'' لأنها تشكل فرصة لتعزيز الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد طالب الاجتماع المذكور بتنفيذ ''خريطة الطريق'' كما نُشرت''.

ثانيا – الملاحظات

٥ – شهدت السنة الماضية ظهور بصيص من الأمل في حدوث تحول في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فلأول مرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزم الطرفان، بمساعدة نشطة من المجتمع الدولي، وبخاصة اللجنة الرباعية (الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، بالدخول في مفاوضات جادة وذات معنى لوقف العنف والتوصل إلى تسوية سلمية. غير أن تجدد أعمال العنف في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣ كان يؤذن بانهيار وقف إطلاق النار وانتكاس التقدم الذي أُحرز. وفي الحلقة الجديدة من أعمال العنف والعنف المضاد، استؤنفت، للأسف، التفجيرات الانتحارية من جانب الجماعات الفلسطينية والاغتيالات الموجَّهة لأعضاء تلك الجماعات من جانب إسرائيل. ونتيجة لذلك، تجمد تنفيذ خريطة الطريق، بل وانتكست بعض الخطوات التي كان قد تم اتخاذها بالفعل.

٦ – ووسط تصاعد الصراع في عام ٢٠٠٢، اشترك أعضاء اللجنة الرباعية في وضع تفاصيل ''خريطة للطريق'' لتحقيق الرؤية التي تقوم على أساس قيام دولتين. وبعد التشاور مع الطرفين والدول العربية المجاورة، تم التوصل إلى اتفاق على نص خريطة الطريق في اجتماع لرؤساء اللجنة الرباعية في واشنطن، العاصمة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٢. وخريطة الطريق، التي تعتمد على الأداء وتستند إلى الأهداف، تعرض مراحل ومسارات زمنية واضحة ومواعيد لتحقيق الأهداف ومقاييس للإنجاز، بهدف إحراز تقدم من خلال اتخاذ الطرفين خطوات متناظرة، في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال بناء المؤسسات، تحت رعاية اللجنة الرباعية. وتهدف خريطة الطريق إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، على أساس نتائج مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف من قبل، ومبادرة السلام العربية التي أعلنها الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية والتي أيدها مجلس جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة المعقود في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني). ومن شأن التسوية أن تؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تمتلك مقومات الحياة وتعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل وسائر الدول المجاورة.

٧ - وبمساعدة من المجتمع الدولي، تم إحراز تقدم ملحوظ في إصلاح السلطة الفلسطينية. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، استضافت المملكة المتحدة اجتماعا لفرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، التي رحبت بقرار حكومة إسرائيل استئناف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية وبالتقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في جهودها من أجل الإصلاح، ولا سيما في القطاع المالي.

٨ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، أقر الرئيس ياسر عرفات قانونا بإدخال تعديلات على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لإنشاء منصب رئيس الوزراء وتحديد صلاحياته. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني تعيين محمود عباس ووزارته الجديدة. وكانت تلك خطوة هامة يستحق رئيس الوزراء عباس والرئيس عرفات والمجلس التشريعي الفلسطيني الثناء عليها. غير أن رئيس الوزراء عباس استقال في أوائل أيلول/سبتمبر، وتم ترشيح أحمد قريع، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، خلفا له.

٩ - وطوال هذه الفترة، واصلت إسرائيل جهودها لعزل السيد عرفات، الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، في مقره في الضفة الغربية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي، من حيث المبدأ، على إبعاد السيد عرفات من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حثثت مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي، بقوة، على إعادة النظر في هذا القرار، إذ أنني أعتقد أن إبعاد السيد عرفات بالقوة سيكون أمرا خطيرا يؤدي إلى نتائج عكسية في ضوء عدم الاستقرار الذي يسود المنطقة.

١٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قُدمت خريطة الطريق رسميا إلى الطرفين (انظر الوثيقة S/2003/529، المرفق). وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في مؤتمر قمة العقبة، الذي نظمه الرئيس بوش واستضافه الأردن، التزم رئيسا الوزراء شارون وعباس التزاما ثابتا بالبدء في تنفيذ خريطة الطريق. وفي هذا السياق، كان استئناف الاتصالات والمحادثات المباشرة بين رئيسي الوزراء شارون وعباس أمرا مشجعا لي.

١١ - واجتمع رؤساء اللجنة الرباعية مرة أخرى في عمّان يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، حيث استعرضوا الخطوات اللازمة للبدء في تنفيذ خريطة الطريق؛ ودعوا السلطة الفلسطينية إلى بذل كل الجهود الممكنة لوقف أنشطة الجماعات والأفراد الذين يخططون لشن هجمات إرهابية وينفذونها ضد الإسرائيليين. ومع اعتراف اللجنة الرباعية بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، دعت حكومة إسرائيل إلى احترام القانون الإنساني الدولي وبذل أقصى الجهود لتجنب وقوع خسائر بين المدنيين الفلسطينيين. وأشارت اللجنة الرباعية أيضا إلى ضرورة اتخاذ خطوات لتحسين الوضع الإنساني وإعادة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني إلى حالتها الطبيعية.

١٢ - والخطوات الأولى التي اتخذها الطرفان للبدء في تنفيذ خريطة الطريق شملت سحب القوات الإسرائيلية من أجزاء من قطاع غزة وبيت لحم، وإعلان وقف لإطلاق النار من جانب عدة جماعات فلسطينية، وهو ما تم ترتيبه بمشاركة نشطة من جانب الحكومة المصرية. وأوفد الرئيس بوش السفير جون وولف لقيادة هيكل الرصد غير الرسمي لالتزامات المرحلة الأولى على أرض الواقع، وذلك بالتعاون الكامل مع أعضاء اللجنة الرباعية الآخرين.

١٣ - وعلى مدار العام المنصرم، ظل الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، محل مشاورات ومناقشات مستفيضة في مجلس الأمن. وواصلت الأمانة العامة بانتظام تزويد المجلس بمعلومات غير رسمية عن آخر التطورات في الشرق الأوسط.

١٤ - وأنا أعتقد بقوة أنه لا بد من الحفاظ على مبدأ التوازي الذي تقوم عليه خريطة الطريق. فمحاولات السلام السابقة أخفقت بسبب اعتمادها على مبدأ التوالي؛ ويتمثل الدور الحاسم للمجتمع الدولي في مساعدة الطرفين على التصدي للمسائل الأمنية والاقتصادية والإنسانية والسياسية في نفس الوقت.

١٥ - وأعداد الخسائر التي حدثت في السنوات الثلاث الماضية تبرز بوضوح ضرورة المثابرة من أجل تحقيق حل دائم للصراع. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ما يزيد على ٨٠٠ ٢ فلسطيني وأكثر من ٨٠٠ إسرائيلي، كما أصيب الآلاف علاوة على ذلك. وخلف كل حالة من هذه الخسائر، هناك قصص للضياع الإنساني والمعاناة الإنسانية. وكانت الأغلبية

الساحقة من الخسائر التي وقعت في الجانب الإسرائيلي نتيجة للهجمات الإرهابية التي شنتها جماعات فلسطينية مختلفة ضد الإسرائيليين. فقد تم تفجير قنابل في المقاهي والمطاعم، وشُنت الهجمات على وسائل النقل العام، بما فيها حافلات المدارس، مما أشاع جوا من الخوف والترقب المستمر. كذلك وقع عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين نتيجة لعمليات الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك الغارات والضربات الوقائية وأسلوب الاغتيالات الموجَّهة لمن يُشتبه في أنهم من المتشددين في المناطق الفلسطينية. ومنذ وقف إطلاق النار وإعادة توزيع القوات في أواخر حزيران/يونيه، كان هناك انخفاض ملحوظ في مستوى أعمال العنف.

١٦ - ولا يزال القلق البالغ يساورني من أن معظم هذه الوفيات كان نتيجة لأعمال تنتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وبخاصة ما يفرضه من التزام بحماية المدنيين. وقد شجبت مرارا وبصورة ثابتة جميع الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل باعتبارها خاطئة من الناحية الأخلاقية وتؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأكدت على التزام السلطة الفلسطينية بالاضطلاع بمسؤوليتها الأمنية الكاملة في المناطق التي لا تزال تخضع لسيطرتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حثثت حكومة إسرائيل على الكف عن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة المميتة في المناطق المدنية، وعلى أن تتخذ خطوات لكفالة حماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي.

١٧ - وكان ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة من بين العديد من المدنيين الذين لقوا مصرعهم في بداية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وكان أحدهم، إيان هوك، وهو مواطن بريطاني، يعمل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عندما أطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار فأردته قتيلا أثناء وجوده في مخيم جنين يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. كذلك لقي موظفان فلسطينيان يعملان لدى الأونروا مصرعهما في قطاع غزة يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أثناء الغارات الإسرائيلية.

١٨ - وواصلت إسرائيل سياسة هدم المنازل ردا على الحوادث الأمنية. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تم هدم ١٥٨ منزلا لفلسطينيين قاموا بهجمات ضد إسرائيل، أو يُشتبه في تورطهم أو تخطيطهم لهجمات مقبلة. كما تم هدم مجمعات للشقق السكنية في أعقاب المصادمات المسلحة بين الجيش الإسرائيلي والمتشددين الفلسطينيين.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، هدم الجيش الإسرائيلي مئات المنازل والورش والمباني الزراعية، وألحق أضرارا بآلاف أخرى من المباني، وبخاصة على طول الحدود بين غزة ومصر، وفي المناطق المتاخمة للمستوطنات الإسرائيلية وطرق المستوطنين، وذلك من أجل إنشاء ''مناطق عازلة''. وكانت رفح، التي تقع في أقصى جنوب قطاع غزة، من أشد المناطق تأثرا بذلك. ففي الربع الأول من عام ٢٠٠٣، تم هدم ١٦١ منزلا هناك، وهو أكبر عدد يتم هدمه من المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتم أيضا هدم منازل ومنشآت تجارية للإعداد لبناء الجدار الفاصل.

٢٠ - واستمرت مصادرة الأراضي وتجريف الأرض الزراعية دون هوادة، وبخاصة في مناطق الحدود، حول المستوطنات وطرق المستوطنين، ومن خلال الأعمال المتصلة ببناء الجدار الفاصل. وتم اقتلاع آلاف الأشجار وإتلاف المحاصيل. ووقعت أشد حالات التدمير في شمال قطاع غزة، في منطقتي بيت حانون وبيت لاهيا. وخلال الغارة التي شنَّها الجيش الإسرائيلي في منطقة بيت حانون في أيار/مايو - حزيران/يونيه، تم تجريف أكثر من ١ ٠٠٠ دونم من الأراضي، ودُمرت البيوت ومنشآت البنية الأساسية.

٢١ - ويُعد استمرار نشاط إسرائيل في بناء المستوطنات وبناء الجدار الفاصل من التحديات الرئيسية التي تعترض الوصول إلى هدف الحل القائم على أساس دولتين الذي تنشده خريطة الطريق. وبناء الجدار الفاصل هو عمل من جانب واحد لا يتمشى مع خريطة الطريق. فبناء الجدار أدى إلى عزل الفلسطينيين عن أراضيهم وعن بعضهم البعض. كما أن استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات وبناء طرق فرعية بينها يجعل، مع مرور الوقت، إقامة دولة فلسطينية متصلة تمتلك مقومات الحياة أمرا أكثر صعوبة في تحقيقه. ورغم الالتزام الوارد في المرحلة الأولى من خريطة الطريق بتفكيك نقاط الاستيطان المتقدمة وتجميد كل توسع في المستوطنات، لم تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراء حاسم في هذا الاتجاه.

٢٢ - وكان مما يبعث على القلق الشديد أنه، رغم التطورات السياسية، ظلت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني مستمرة في التدهور خلال السنة الماضية. وكان هذا التدهور نتيجة مباشرة لسياسة أوامر الإغلاق وحظر التجول المنتظمة وما تتركه من أثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. ووجد البنك الدولي أن ثلثي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم؛ وفي الواقع، ازداد عدد الفقراء ثلاث مرات، من ٠٠٠ ٦٣٧ شخص في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى قرابة مليوني شخص في آذار/مارس ٢٠٠٣. وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى قرابة نصف ما كان عليه قبل سنتين. ويعاني أكثر من نصف قوة العمل من البطالة؛ والأمر الذي يبعث

على الإحساس بالصدمة أن أكثر من نصف الفلسطينيين يتلقون شكلا ما من أشكال المساعدة الغذائية الممَّولة من المانحين. والخطوات المحدودة التي اتخذها إسرائيل حتى الآن لإلغاء أوامر الإغلاق وحظر التجول وغيرها من القيود الأخرى لم تكن كافية بعد لإحداث قدر كبير من تخفيف التدهور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني. وأنا لا أزال أشعر بقلق بالغ من أن الأضرار التي لحقت بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين قد تكون أصعب في علاجهما ما لم تُتخذ خطوات معقولة وعاجلة لإلغاء أوامر الإغلاق وحظر التجول والسماح باستئناف الحياة الطبيعية.

٢٣ - وقدتفاقمت الأوضاع الإنسانية هذا العام من جراء القيود غير المسبوقة المفروضة على تحركات موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة الحد من فرص وصولهم إلى قطاع غزة وخروجهم منه. وخلال الجزء الأكبر من شهر أيار/مايو، تعطَّل عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة على جانبي معبر ''إريتز'' الحدودي، دون أن يكون بمقدورهم القيام بمهامهم الإنسانية. وتلك السياسات تُشكل إنتهاكا لامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة، وتتعارض مع التزامات إسرائيل، بموجب القانون الإنساني الدولي باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، بضمان سلامة سكان غزة.

٢٤ - وخطة العمل الإنسانية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، التي أُعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تشمل أنشطة لتعزيز برامج الإغاثة الموجودة ولتوفير المساعدة المؤقتة للسكان المتضررين في القطاعات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وخلق فرص العمل، والإنتاج الزراعي، للمساعدة في تخفيف الأثر المدمِّر للغارات العسكرية وأوامر الإغلاق وحظر التجول والتدهور الاقتصادي. وحتى منتصف أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومات المانحة ما إجماليه ٣٤٧ ٤٦٧ ١٠٦ دولارا، أو ٣٧,٤ في المائة من المبلغ اللازم لتغطية كل الأنشطة المبيَّنة في خطة العمل الإنسانية المشتركة.

٢٥ - وخطة العمل الإنسانية المشتركة تشمل أيضا توصية بمتابعة مؤشرات الحالة الإنسانية والإبلاغ عنها، وبخاصة الالتزامات التي أعلنتها حكومة إسرائيل لمبعوثتي الخاصة للشؤون الإنسانية، كاثرين برتيني. والتقرير الشهري الذي يُصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لرصد الحالة الإنسانية يتضمن متابعة لمؤشرات الحالة الإنسانية والالتزامات المتصلة بها. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قام المكتب بتوثيق حدوث تراجع شامل في الحالة الإنسانية في كل المجالات، باستثناء مجال واحد هو أوامر حظر التجول.

٢٦ - وكما شددت الجمعية العامة في مناسبات عديدة فإن تحقيق تسوية نهائية سلمية لقضية فلسطين، وهي القضية الجوهرية في الصراع العربي - الإسرائيلي، هو عنصر لا غنى

عنه لإقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ولذلك، فإنني آمل أن يكون هناك أيضا، كما دعت خريطة الطريق، تحرك على المسارين السوري واللبناني بحيث يمكن إقرار السلام والأمن والاستقرار للجميع في المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٧ - وسوف تواصل الأمم المتحدة، من ناحيتها، تقديم الدعم لعملية السلام، وستظل في طليعة الجهود المبذولة للتخفيف من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. ووصولا إلى تلك الغاية، سأواصل الإلحاح من أجل تنفيذ خريطة الطريق، التي لا أزال أعتقد أنها توفر أفضل فرصة للتحرك إلى الأمام. وسوف أُواصل الاتصال على نحو وثيق ومنتظم بأعضاء اللجنة الرباعية الآخرين، وكذلك بالطرفين وقادة المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا للتشجيع على إحراز تقدم في هذه الأوقات الصعبة والبالغة الأهمية. ولا تزال مشاركة المجتمع الدولي مشاركة نشطة أمرا لازما في هذا المنعطف الحرج.

٢٨ - وإنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يوفِّر الموارد اللازمة لدعم البرامج التي تقوم بها الأمم المتحدة للتصدي للحالة الاقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطيني، وأن يُقدِّم على وجه الخصوص تمويلا كافيا للأونروا بما يمكنها من مواصلة توفير الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين. وتُعد المساعدات المقدمة من المانحين عنصرا حيويا في هذا الوقت الذي تتسم فيه الحالة الإنسانية بالحرج البالغ.

٢٩ - وأود أن أشيد خاصة بتيري رود - لارسن، المنسق الخاص للأمم المتحدة وممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبموظفي مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، وكذلك ببيتر هانسن، المفوض العام للأونروا، وبموظفي هذه الوكالة وسائر وكالات الأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم خدمات ممتازة أثناء عملهم في ظروف صعبة وشاقة للغاية.